يونيسف
لكل طفل

République Tunisienne
Ministère de l'Education

République Tunisienne

التعليم ما قبل المدرسي في تونس، آفاق 2030

أطر منهجية وخطوات لتحديد المعالم

الملخّص التنفيذيّ

الملخّص التنفيذيّ

.1

مسار تطوير **وضعية الطفل**

والدعم الذي يجب تقديمه له

تعتبر المرحلة ما بين 0 إلى 6 سنوات مرحلة حاسمة للنمو البدني، والمعرفي، والاجتماعي، والعاطفي لدى الطفل، وللرعاية التي يتلقاها خلال هذه المراحل تأثير قوي وبارز إلى غاية أن يبلغ سن الرّشد، لهذا يجب إيلاء عناية خاصة بهذه المرحلة التي ينمو خلالها جزء كبير من الدّماغ (في سنّ السادسة، ينمو دماغ الطفل بحوالي 90٪ مقارنة بنموه عند بلوغه سن الرشد)، وإذا لم تُستغل هذه الفرص كما ينبغي، فسيكون اكتساب الطفل لهذه المهارات أصعب بكثير، بل غالبًا ما يكون ناقصا.

يمكن التمييز بين مرحلتين اثنتين في نمو الطفل الصّغير، وهما المرحلتان اللتان تتناسبان مع احتياجاته ومع طرق التدخل المختلفة على حد سواء، إذ تتعلق المرحلة الأولى بالسنوات الأولى من حياة الطفل (من الولادة إلى 3 سنوات تقريبا)، إذ تتم خلالها تربية الطفل أساسًا وسط أسرته (بالمعنى الواسع)، فيبدأ في التّعلّم، وخاصة في مجال الحركة، والعاطفة، واللّغة، وتكوين العلاقات.

ومن المؤكّد أنّ هناك العديد من الخدمات الاجتماعية التي تستهدف هذه الفئة العمرية، وما تجدر الإشارة إليه بقوة هو أن التفاعلات اليومية مع الطفل هي التي تعزز نموه بشكل أساسي، أمّا المرحلة الثانية، فهي تتعلّق بالسّنوات (3 سنوات تقريبا، ولمدّة سنة واحدة، أو سنتين، أو ثلاث سنوات) التي تسبق دخول الطفل إلى المدرسة الابتدائية.

عندما يكبر الطّفل، تتنوّع احتياجاته أكثر فأكثر، ولاسيما فيما يتعلق بتنشئته الاجتماعية، وتكوين قدراته المعرفية الأكثر تعقيدًا، وستظل الأسرة - بطبيعة الحال- تلعب دورًا حاسما في حياته، إلاّ أن اندماجه مع الأطفال الآخرين- لفترة من الزمن، داخل هياكل منظّمة تسهيلا لهذه التطورات- يلعب دورًا مهمًا.

في بداية الأمر، سُميّت هذه الهياكل **بمدارس الحضانة (écoles maternelles)** إشارة إلى حالة الانتقال والتهجين التدريجي بين i) الأسرة التي تلعب الدور الأول خلال السنوات الأولى من حياة الطفل وii)، المدرسة (الابتدائية) التي يُفترض أن يلتحق بها الطفل لاحقًا، ونظرًا لوضعهما الوسيط، فليس لنا أن نستغرب من وجود آراء متضاربة حول i) ما يجب استهدافه كغايات وأنشطة في هذه الهياكل وii) الأساليب التربوية المناسبة لتنفيذها، وبالتّالي، فإننا نواجه حقائق مختلفة نسبيًا تحت التسمية الشاملة لمرحلة التعليم قبل المدرسي، وهذا هو الشأن بالنسبة لمحتوى وممارسات الهياكل الخاصة بمرحلة التعليم قبل المدرسي (مع اختلاف أنواعها)، وكذلك تأثير مرحلة التعليم قبل المدرسي على تعلّم التّلاميذ وعلى مساراتهم الدراسية في المرحلة الابتدائيّة، وبالتّاليّ، عندما نسعى- في وقت معين- إلى تطوير مرحلة التعليم قبل المدرسي بالنسبة للسنوات القادمة، فلا يحق لنا - بلا شكّ- أن نقتصر على المفهوم فحسب، بل علينا أن نسعى إلى تطوير أساليب العمل الأكثر ملائمة لهذه المرحلة، والتي تُسهّل النمو الشخصيّ للأطفال وتسمح بتهيئتهم بشكل فعّال للالتحاق بالمرحلة الابتدائية.

.2

وصف وضع مرحلة التعليم قبل المدرسي

في تونس في 2020-2021

في 2020-2021، تمّ تسجيل 385011 طفلاً بمرحلة التعليم قبل المدرسي، وبهذا بلغ المعدّل الإجماليّ لمرحلة التّعليم قبل المدرسي ٪61، وتتراوح تغطية مرحلة التعليم قبل المدرسي ما بين ٪30 في سن الثالثة، و٪61 في سن الرابعة، و٪91 في سن الخامسة، وبناءً على بيانات تحقيق المسح العنقودي متعدد المؤشرات الذي أجري في تونس عام 2018، تبيّن أنّ هذه التغطية تختلف أيضًا باختلاف الوضع الاجتماعيّ للأطفال؛ وترتبط جزئيًا بالدور الفعّال الذي يلعبه القطاع الخاص في تقديم الخدمات، في حين أنّ الفوارق الاجتماعية تكون أكثر أهمية عند التحاق الطفل بمرحلة التعليم قبل المدرسي في سن الثالثة من فرصة استفادته من سنة واحدة على الأقل في مرحلة التعليم قبل المدرسي عند التحاقه بالمدرسة الابتدائية، وتكون الفوارق من حيث النوع أقل أهمية من الفوارق من حيث المنطقة، ومن ناحية أخرى، تكون الفوارق الموجودة بين أطفال المدن وأطفال القرى- وخاصة وفقًا لمستواهم المعيشي- أكثر بروزا، وتستند الفوارق المعاينة إلى أنواع الطلبات التي تتقدّم بها الأسر (بما في ذلك الفقر وتعليم الأمّ) أكثر من استنادها إلى عرض الخدمات، وتعدّ هذه النتيجة نتيجة حاسمة بالنسبة للإستراتيجية الرامية إلى تحقيق التغطية الشاملة لمرحلة التعليم قبل المدرسي.

في تونس، يتمحور التعليم قبل المدرسي حول ثلاثة أقطاب:

- تتولّى **رياض الأطفال التابعة** لوزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن (و.أ.م.ط.ك.س) تقديم الخدمات الخاصة بمرحلة التعليم قبل المدرسي بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 3 إلى 5 سنوات)، فهي تستقبل ثلثي الأطفال في سن مرحلة التعليم قبل المدرسي، ويمكن أن تخضع رياض الأطفال الحالية لأنظمة مختلفة، وبذلك، فإن ٪94 من الأطفال مسجلون في مرحلة التعليم قبل المدرسي في القطاع الخاص (وهو في حد ذاته غير متجانس تجانسا كافيا، بالنظر إلى النّبرة الاجتماعية لجمهوره وإلى مستوى الموارد المتاحة)، و٪6 من الأطفال في هياكل التمويل العمومي، والّتي تنقسم بين i) المنظمات ii) بعض البلديات iii) الوزارات (بما في ذلك الدفاع) وiv) الهياكل الخاصة بوزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن.

- **الكتاتيب** و هي هياكل تابعة لوزارة الشؤون الدينية، وتستهدف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 4 و 5 سنوات، ويتمحور دورها التقليدي حول إعداد الأطفال لتعلّم القرآن، إلاّ أنّها توفّر تعليمًا أكثر تنوعًا، بما في ذلك تعليم القراءة، والكتابة، والحساب، وتستوعب هذه الكتاتيب 14 ٪ من أطفال مرحلة التعليم قبل المدرسي.

- تمثّل **الصّفوف التحضيرية** (السنة التي تسبق الالتحاق بالمدرسة الابتدائية) جزءا من التعليم الأساسي لوزارة التربية (دون أن تكون إجبارية)، ويمكن تقديم هذه الخدمات في المدارس العمومية (بما في ذلك المدارس الابتدائية التابعة لوزارة التربية)، أو المدارس الخاصة، أو المدارس شبه العمومية، وتمثّل ٪19 من **عدد الأطفال.**

التباين الكبير في طرق تنظيم الخدمات، والمحتويات، والأساليب

تتميز مختلف هذه الصيغ لمرحلة التّعليم قبل المدرسي بتنوع كبير من حيث طرق تنظيمها، والمحتويات والأساليب التي تقترحها، وهذا يخصّ:

- وقت النشاطات التي يستفيد منها الأطفال في مرحلة التّعليم قبل المدرسيّ:

- عدد السّنوات التي يزاول فيها الأطفال التعليم قبل المدرسي قبل الالتحاق بالمدرسة الابتدائية:
- إذا كان ٪9 من الأطفال لا يستفيدون من مرحلة التّعليم قبل المدرسي، فإنّ ٪30 يزاولون التعليم قبل المدرسي لمدّة سنة واحدة، و٪31 لمدّة سنتين، و ٪30 لمدّة ثلاث سنوات.

- عدد السّاعات التي تمارس خلالها أنشطة مرحلة التّعليم قبل المدرسي على مدار السنة:

أظهرت الدراسات الأخيرة أنّ الحجم الساعي السنوي بمعدّل 700 ساعة أو أكثر هو الحجم الأمثل لتعلّم التّلاميذ، وعلى هذا الأساس، يمكن التمييز بين مجموعتين من الصيغ:

الصيغ التي تقدّم هذا الحجم الساعي: الهياكل العمومية والفصل التّحضيري الخاص (بـ 800 ساعة)، بالإضافة إلى رياض الأطفال الخاصة (بـ 1200 ساعة ، والتي تضم قسم الحضانة)؛

الصيغ التي تقلّ عن هذا الحجم الساعي مثل الكتاتيب (بـ 620 ساعة، منها حوالي 100 ساعة مخصّصة للمحتوى الدينيّ)، بل حتى أقل بكثير، مثل الفصل التحضيريّ العمومي (460 ساعة سنويا).

- من خلال التنسيق بين هاتين النّقطتين، سيستفيد بعض الأطفال- ومعظمهم من سكان المدن الأغنياء- من 3600 ساعة من التّعليم قبل المدرسي، وذلك قبل الالتحاق بالمدرسة الابتدائية، في حين أن البعض الآخر- ومعظمهم من سكان الريف الفقراء- لن يستفيدوا من أيّ ساعة.

- -تبلغ العلاقة المتوسّطة - التي تربط الأطفال بالمربّي في البلد- 16.8 (علما بأنّ المرجع الدّوليّ هو 21)، إلاّ أنه كثيرا ما يكون قابل للتغيير حسب الصيغ: إذ يبلغ 9 في رياض أطفال وزارة الدفاع، و15 في رياض الأطفال الخاصّة، و18 في البلديات، و21 في الصفوف التحضيرية العمومية، و27 في الكتاتيب.

- تختلف خصائص المعلّمين بشكل كبير حسب الصّيغ:

- تقريبا جميع معلّمي رياض أطفال البلديات، ووزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، ومعلّمي الفصول التحضيرية العمومية الحاملين لشهادة الليسانس أو شهادة الماجستير، ولا يخص هذا سوى 37٪ من معلّمي رياض أطفال الإتّحاد التّونسيّ للتّضامن الاجتماعي، أو 20٪ من معلّمي رياض الأطفال الخاصة (12٪ من الرياض التي تستقطب الفئات ذات المستوى الاجتماعي المتوسط أو المتدني).

- تشكل المنشّطات- الحاملات لشهادة البكالوريا- غالبية أعضاء سلك المعلّمين في رياض الأطفال الخاصة، وفي رياض الأطفال التابعة للمنظمات مثل الإتّحاد التّونسيّ للتّضامن الاجتماعي، وفي الكتاتيب.

- تفوق رواتب المربيات/ الأستاذات رواتب المنشّطات بحوالي 20٪ ، إلاّ أنّ مستوى الأجور يختلف اختلافًا كبيرًا حسب نوع الهياكل؛ كما أنه الأضعف على الإطلاق في القطاع الخاص والمنظّمات مثل الإتّحاد التّونسيّ للتّضامن الاجتماعي والكتاتيب.

- يتفاوت استخدام غير المعلّمين حسب الصّيغة بشكل كبير، في حين تتفاوت على المستوى المحليّ علاقة الأطفال- غير المعلّمين من 5 إلى أكثر من 100؛ ويختلف مستوى التّأهيل والأجور أيضًا اختلافًا كبيرًا بين الصيغ.

- تتضمن النفقات - التي لا تندرج في الرواتب على المستوى المحلي- عنصرين اثنين:

- النّفقات ذات الطابع الإداري (الإيجار، السيولة، الصّيانة، والتصليح إلخ)؛

- الموادّ الاستهلاكية/المعدّات الصغيرة ذات الطابع البيداغوجي المخصّصة للتّلاميذ؛ ويقتضي مستواها العالي لجوءا أكثف للأساليب الفعّالة التي يبني من خلالها التّلاميذ معارفهم باستعمالها، وقد أظهرت الدراسات التجريبية أن هذه الأساليب الفعّالة مناسبة لتعلّم الأطفال، وحبّذت اقتراح مبلغ 50 دينار تونسي/ لكل طفل/ سنويا من أجل تنفيذ هذه الأساليب تنفيذا ناجعا، وفي تونس، تظل هذه النفقات ضعيفة (من 5 إلى 22 دينار تونسي حسب الصيغة)، علما بأن رياض الأطفال الخاصة تهمل هذه النفقات أقل من رياض الأطفال العمومية .

المحتويات والمناهج البيداغوجية:

تختلف المحتويات بين استهداف التطور العام لوضعية الطفل من ناحية، والسعي بشكل أخص إلى إعداده للمدارس الابتدائية من ناحية أخرى، ولاسيما التّعلم النّظامي في بداية التّمدرس في هذه المرحلة الدراسية،
وفي تونس، تميل رياض الأطفال، ولاسيما الخاصّة منها إلى التطوّر الفردي أكثر من غيرها، بينما تميل الفصول التحضيرية إلى إعطاء الأولوية للهدف الثاني.

تتنوّع المناهج البيداغوجية بين منظور ما قبل الابتدائي على وجه التحديد ومنظور متأثّر بالابتدائي، في حين- ومثلما جرت عليه العادة- فإنّ كلمة المعلّم في المدرسة الابتدائية تُمثل المصدر الأساسيّ للمعرفة، بينما في مرحلة التعليم قبل المدرسي، مبدئيّا لا يلعب المعلّم هذا الدور خاصة عندما نسعى إلى تحقيق الأهداف من حيث المهارات المعرفيّة التي يكتسبها التّلميذ نفسه عندما يتعرّض لموقف (ممتع عموما) يسعى إلى التأقلم معه.

وفي تونس، يعتمد الصّف التحضيريّ الموجود بمنشآت المرحلة الابتدائية - والذي يُسخّر معلمي هذه المرحلة التعليمية- المنهج البيداغوجي الخاص بالمرحلة الابتدائية، بينما تدمج رياض الأطفال- ولاسيما الخاصّة منها- أساليب فعّالة في المناهج البيداغوجية المطبقة.

التكاليف الخاصة بكل تلميذ ومكوّناتها، ومبلغ النفقات، وهياكل التّمويل

بناء على المعلومات المتعلّقة بتنظيم خدمات الصّيغ المختلفة وبتكاليفها (نفقات المستخدمين والنّفقات الجارية، بما في ذلك النّفقات الإداريّة ونفقات المتابعة على المستويين الجهوي والوطني) يمكن حساب تكلفة الإنتاج الوحدويّة على المستوى المحليّ.
يتم حسابها على أساس العلاقة بين i) مبلغ وسائل العمل المسخرة لصيغة واحدة لمرحلة التعليم قبل المدرسي وii) عدد الأطفال المسجلين في مرحلة التعليم قبل المدرسي في هذه الصيغة.
و تسمح مراعاة مستوى النفقات المدرسية (ونسبة الأطفال المعفيين) بتقدير i) النفقة العمومية / لكل طفل في كل نوع من أنواع الهياكل، ii) المبلغ الإجمالي للنفقة العمومية المخصصة لذلك وiii) وبالإفضاء إلى النفقة العمومية بالنسبة لمرحلة التعليم قبل المدرسي في البلاد خلال 2020-2021 من خلال دعم جميع الهياكل (بما في ذلك الهيكل الخاص لإدماج دعم الدولة).

بما أن الوسائل المسخرة لكل طفل تختلف من حيث الكمية والنوعية، وفقًا للصيغ، فإن التكاليف الوحدويّة تختلف هي أيضًا بشكل كبير عن بعضها البعض، إذ هي مرتفعة بشكل خاص على مستوى هياكل وزارة الدفاع (4700 دينار تونسي)، وبشكل أقل، في البلديات (2450 دينار تونسي)، وكذا في الصف التحضيري العمومي، إذا أخذنا بعين الاعتبار الحجم الساعي الفعلي الضعيف على مدار السنة، ومن ناحية أخرى، فإن التّكاليف الوحدويّة منخفضة بشكل ملحوظ في الكتاتيب (440 دينار تونسي) وفي الهياكل الجمعوية (780 دينار تونسيّ)، وكذا في ثلثي رياض الأطفال الخاصّة (802 و 587 دينار تونسيّ).

استنادا إلى تقدير التّكاليف الوحدويّة في مختلف الصيغ وإلى عدد الأطفال في سنّ مرحلة التعليم قبل المدرسي، تبيّن أنه في 2020-2021، بلغت النفقات الوطنية لتقديم خدمات مرحلة التعليم قبل المدرسي 337.6 مليون دينار تونسي، بـ 224.4 مليون دينار تونسي، في حين يمثّل القطاع الخاص ثلثي المجموع بما أن الصّف التحضيري (69 مليون) يعتبر المنصب الرئيسي في القطاع العمومي، في الوقت الذي بلغت النفقات العمومية المتعلقة بمرحلة التعليم قبل المدرسي 98.6 مليون دينار تونسي فقط، وهو ما يعادل 1.6٪ من نفقات قطاع التعليم.

نقائص نظام تسيير ومتابعة القطاع الفرعي

في معظم الجوانب التي تميز خدمات مرحلة التعليم قبل المدرسي، فإن الفوارق قوية بين الصيغ المختلفة لمرحلة التّعليم قبل المدرسي، وقد يكون هذا بسبب تاريخ تطوّر هذه المرحلة في البلد، وتعدد الوزارات المعنية، والترتيبات المؤسسية المرتبطة بها، ويرجع ذلك أيضًا إلى كون أنه على الرغم من الجهود المبذولة لبناء هيكل توجيهي وتنظيمي، فإن هذا الأخير وبلا شك لم يكن مسلّحا تقنيًّا بما فيه الكفاية لاقتراح تدابير تجريبيّة مناسبة من جهة، ولم يكن قويا بما فيه الكفاية على المستوى المؤسسيّ لضمان تطبيقها بشكل فعّال من جهة أخرى، وترجع النقائص المذكورة في مخطط متابعة وتوجيه النظام أيضًا إلى كون أنه لا توجد أي آلية من شأنها أن توفّر معلومات موثوقة حول السير الفعّال لمختلف أنواع هياكل مرحلة التعليم قبل المدرسي و لاسيما، حول النتائج التي حقّقها الأطفال من حيث إعدادهم للمرحلة الابتدائية (التعلم)، وبشكل غياب هذه المعلومات الأخيرة قيدًا قويًا لإصدار حكم تقييمي مناسب على الواقع، لأننا إذا حددنا فوارق قوية بين الصيغ (تنظيمها، وتكاليفها الوحدويّة) فإننا لا نعرف شيئًا عن النتائج المحصّلة؛

وحتى يتسنى التخطيط للمستقبل بالطريقة الأنجح للأطفال والأنجع للمالية العمومية، يمكننا بالتأكيد استخدام المبادئ التوجيهية التي يوفّرها الأدب الدوليّ حول هذا الموضوع، ولكن هذا ما هو إلاّ بديل ناقص لمعلومات محددة تمّ وضعها في السّياق الوطني.

.3

ما هي آفاق تطور مرحلة التعليم قبل المدرسي بحلول عام 2030؟

إنّ وصف نظام مرحلة التعليم قبل المدرسي التونسي يشير إلى أنّه يجب اعتبار أحكام جديدة للسنوات القادمة، علما بأن السياق الديموغرافي مواتٍ بشكل خاص، بما أن التوقعات تشير إلى أن السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 3 و5 سنوات قد يكونون أقل بحوالي 18٪ بحلول عام 2030 مقارنة بـ 2020، وتتمثل التوجيهات التي قد تقود تطور مرحلة التّعليم قبل المدرسي بحلول عام 2030 فيما يلي:

تسجيل الأطفال البالغين 5 سنوات بمرحلة التعليم قبل المدرسي بنسبة 100٪ ؛ تدارك التأخير في مرحلة التّعليم قبل المدرسي بالنسبة للأطفال الذّين ينتمون إلى أوساط محرومة؛

تطوير العروض العمومية: سيستمر القطاع الخاص في لعب دور مهم في مرحلة التّعليم

قبل المدرسيّ في البلاد، ولكن على ضوء النّقاط السّابقة، سيُدمج جزء معتبر من ارتفاع عدد الأطفال في القطاع العمومي؛ وسيتطلب هذا موارد عمومية إضافية.
التقليص التدريجي للفوارق في طرق التنظيم المدرسي بين صيغ مرحلة التّعليم قبل

المدرسيّ، وتحسين جودة وكفاءة الخدمات؛

وضع طريقة تسيير معززة للنظام ولدعم مختلف صيغه، سواء من حيث طرق التّنظيم أو سيرها البيداغوجي، أو النّتائج التّي يحقّقها الأطفال؛

أخذ العراقيل المالية العمومية للبلد بعين الإعتبار.

وسائل التوقّع والمحاكاة

بناءً على الصورة الرقمية لحالة نظام مرحلة التعليم قبل المدرسي التّونسي السّائد إجمالا، في صيغه المختلفة، وطرق تنظيمه المتعدّدة، خلال السنة القاعدية (21-2020)، تم إنشاء وسيلة محاكاة لدراسة كيفية تطوّر هذا الوضع بناء على رؤية محدّدة لعام 2030، وتتضمن أيضًا خاصيتين محددتين:

- الأولى: عدم مراعاة طور التعليم ما قبل المدرسي بصفة إجمالية، بل السماح بأهداف التغطية في عام 2030 تكون مختلفة بالنسبة للأطفال البالغين من العمر 3 و 4 و5 سنوات؛
- والثانية: هو أنه يشتمل على وحدة نموذجية - محدّدة لأهداف مرجعية مشتركة بين جميع صيغ التعليم قبل المدرسي- لا يتوقّع التقارب الكلّي في عام 2030، ولكن سيتمّ تقليص الفوارق بين الصيغ بشكل كبير في عام 2030، مقارنة بما هي عليه في 2020.

بالإضافة إلى هذه التدابير، هيكلة الوسيلة i) نسبة السّكان حسب السنة العمرية من أجل ii) الانتقال إلى الأطفال المسجلين بمرحلة التعليم قبل المدرسي وفقًا لأهداف التغطية، ثم iii) توزيعهم بين مختلف الصيغ ، iv) تحديد القيمة المختارة لمقاييس سيرها و v) تقييم أثرها فيما يخص التكلفة.

في الديباجة، تجدر الإشارة إلى وجود قيودً قوية على تطور النظام الدراسي فيما يخص التوزيع الحالي للأطفال حسب العمر، و لعلّ أهم ارتفاع لنسبة عدد الأطفال يخص صفوف التعليم قبل المدرسي بسن 3 و4 سنوات، مع العلم أن التغطية قد تجاوزت في 2021-2020 90٪ بالنسبة للأطفال في سن 5 سنوات، وسيتمّ تسجيل هؤلاء الأطفال المضافين برياض الأطفال العمومية أساسا، والسؤال المطروح هو معرفة ما سيفعلونه عند بلوغهم سن 5 سنوات، في حين، ووفقًا للنموذج الحالي، سيبقون في هذه الرياض لمدّة طويلة، مما يؤدّي إلى تقليص شديد في عدد أطفال الصفوف التحضيرية، وخلق وضعية تجدر المبادرة إلى معالجتها، ويتمثل الخيار المؤسسي (المؤقت) المعتمد في أنّ لا تستقطب رياض الأطفال العمومية سوى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم مابين 3 و4 سنوات، على أن يلتحق جميع الأطفال البالغين من العمر 5 سنوات بالصفوف التحضيرية، باستثناء أطفال الرياض الخاصة والكتاتيب الذين سيزاولون التعليم قبل المدرسي بها، وسيكون لهذا الاقتراح ميزة i) الحد من الاضطرابات الهامة في كل من الكتاتيب والصفوف التحضيرية وii) تجنب الارتفاع المفرط لعدد أطفال الرياض العمومية.

عرض مقاييس السّيناريوهات المرجعية الأربعة

يمكن الأخذ بعين الاعتبار تشكيلات جد متنوعة لقيمة المقاييس التي تميّز التغطية، وتوزيع الأطفال بين الصيغ، وطرق تنظيم الخدمات، شريطة أن تتناسب مع التوجيهات العامة المعتمدة، ممّا يؤدي إلى خلق سيناريوهات عديدة لرؤية مرحلة التعليم قبل المدرسي في البلاد عام 2030، وإلى حد الآن لم نتمكّن من تحديد السيناريو الذي يضمن لصانعي القرار السياسي التوصل إلى أفضل موازنة بين الأهداف التي يسمح بتحقيقها، وإلى إمكانية تنفيذها من الناحية اللوجستية، وإلى حجم الموارد العمومية التي يتطلبها. ولمساعدة صانعي القرار، اقتُرحت عليهم بعض الخيارات بخصوص رؤية 2030 لتحديد تلك التي يمكنهم اعتمادها، ومن ثمّ توصلهم إلى الخيار النهائي.

تم اقتراح أربعة سيناريوهات مرجعية، على الرغم من اختلافها من حيث الجوانب الهيكلية المهمة، إلا أنّها تشترك في:

- توفير نموّ معتبر للتغطية بالنسبة للأطفال البالغين 3 و 4 سنوات، ونمو شامل بالنسبة للأطفال البالغين 5 سنوات،
- معالجة القضايا الهيكلية المتعلقة بتوزيع أعمار الأطفال الذين سيتم تسجيلهم بمرحلة التعليم قبل المدرسي؛
- ضمان خدمات مجانية للأطفال من عائلات محرومة؛
- مراعاة التقليص المعتبر للفوارق بين الصيغ؛
- تسخير الموارد المناسبة لضمان إنشاء:
    - جودة الخدمات المقدّمة والطرق البيداغوجية الفعّالة للتلاميذ؛
    - المتابعة / الدعم البيداغوجيان للهياكل؛
    - التسيير المنظم للنظام.

يعتبر السيناريو الأول طموحا مبدئيا لأنه يتطلّع في 2030 إلى:

- تغطية مرحلة التعليم قبل المدرسي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 3 إلى 5 سنوات بنسبة 100%؛
- 100% من المعلمين المربين/ الأساتذة؛
- 1500 طفل مضاف في القطاع الخاص المدعوم (زيادة الدعم إلى 800 دينار تونسي)؛
- تحديد علاقة الطفل بالمربي بـ 20؛
- زيادة نفقة المواد الاستهلاكية المخصصة للأطفال من 51.0 إلى 55.0٪ من الناتج المحلي الإجمالي للفرد؛
- زيادة بنسبة0.15 إلى 0.1٪ من النفقات/ للطفل الواحد للتنسيق/ المتابعة البياغوجية؛
- ارتفاع نسبة الأطفال المعفيين من المصاريف المدرسية من 34 إلى 60٪.

إذا كان هذا السيناريو مهما من حيث التغطية، والجودة، والتسيير (بما في ذلك انخفاض الفوارق بين الصيغ بنسبة 62٪) ، فإنه يُقدّمان جانبين أكثر صعوبة:

- في عام 2030، قُدّر مبلغ النفقات العمومية 411 مليون دينار تونسي (108 في عام 2020)، أي 5.4٪ من النفقات العمومية الخاصة بالتربية (1.75 ٪ في 21-2020).

- رغم إضافة عدد الأطفال المدعمين في القطاع الخاصّ، ومضاعفة عدد أطفال الهياكل العمومية - باستثناء الهياكل التابعة لوزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن- واستهداف أطفال الرياض العمومية الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و4 سنوات، إلاّ أنّه من الضروري أن ينتقل عدد أطفال هياكل وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن من أقل من 1000 في عام 2020 إلى 128000 في عام 2030 (تحدٍ مفرط بلا شك على المستوى اللوجستي).

السيناريو 2

يظل السيناريو 2 طموحا، ولكنه يهدف إلى أن يكون **أكثر كفاءة في تنظيم الخدمات، وأقل تشددا من حيث الموارد العمومية، وأكثر عقلانية من الناحية اللوجستية،** وتُماثل مقاييسه مقاييس السيناريو 1، على الرغم من وجود التغييرات التالية:

- تقليص التغطية إلى 80٪ بالنسبة للأطفال في سن 3 سنوات و 90٪ بالنسبة للأطفال في سن 4 سنوات؛
- ارتفاع العدد الإضافي للأطفال المدعومين في القطاع الخاص إلى 30000؛
- انخفاض طفيف في مقاييس التقارب بين الصيغ بحلول عام 2030؛
- تحديد علاقة الطفل بالمربي بـ 22؛
- انتقال نسبة المربيات/الأستاذات في سلك المعلمين إلى 40٪؛
- تحديد نفقات المواد الاستهلاكية لكل طفل بـ 0.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي للفرد في البلد؛
- انخفاض نسبة التلاميذ المعفيين من المصاريف المدرسية في القطاع العمومي إلى 50٪.

تترتب عن هذه التعديلات - التي مسّت السيناريو 1 مقارنة بالسيناريو 2- النتائج التالية:

- تقليص مبلغ النفقات العمومية من 411 مليون دينار تونسي إلى 270 مليون دينار في عام 2030، وهو ما يمثل 3.6٪ من النفقات العمومية الجارية للقطاع (5.4٪ في السيناريو 1)؛
- تقليص عدد الأطفال في هياكل وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن بشكل معتبر في عام 2030 من 128000 في السيناريو 1 إلى 72000 في السيناريو 2 ؛
- تأثير طفيف على حجم تقليص الفوارق بين الصيغ (58٪ في السيناريو 2).

السيناريو 3

يواصل السيناريو 3 الحركة المتبعة في السيناريو 2، وتماثل مقاييسه مقاييس السيناريو 1 ، باستثناء ما يلي:

- تقليص التغطية إلى 70٪ بالنسبة للأطفال في سن 3 سنوات و 85٪ بالنسبة للأطفال في سن 4 سنوات؛
- زيادة العدد الإضافي للأطفال المدعومين في القطاع الخاص إلى 35 ألف طفل؛
- تحديد علاقة الطفل بالمربي بـ 24؛
- تقليص نسبة المربّيات/ الأستاذة في سلك المعلّمين إلى 30٪.

تؤدي هذه التّعديلات إلى i) تقليص إلى 240 مليون دينار تونسي لاحتياجات النفقات العمومية لسنة 2030 (3.2٪ من النفقات العمومية للقطاع) وii) إلى تقليص عدد أطفال هياكل وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، ليصل إلى 42000.

السيناريو 4

يستمر السيناريو 4 في نفس الاتّجاهات، ولكن بـ:

- تقليص التغطية إلى 55٪ بالنسبة للأطفال في سن 3 سنوات و 80٪ بالنسبة للأطفال في سن 4 سنوات؛
- تحديد علاقة الطفل بالمربي بـ 26؛
- تقليص نسبة المربّيات إلى 20٪.

وبهذا انتقلت النفقات العمومية إلى 188 مليون دينار تونسي في عام 2030 (2.5٪ من النفقات العمومية في القطاع بهذا التّاريخ) ليبلغ عدد أطفال هياكل وزارة شؤون المرأة والأسرة والطّفولة وكبار السن 8000 في عام 2030 فقط.

توضح السيناريوهات الأربعة (٤) قوة العلاقات الهيكلية في النظام المدرسي- وهو الأمر الذي يفرض التّفكير بطريقة شاملة- كما توضّح مدى اتساع الاحتمالات لسياسة قطاع التعليم قبل المدرسي في البلد، وهذا ما يدل على وجوب تحديد الخيارات، ويُترك الأمر بالطّبع لصانع القرار السياسي الشامل للقيام بذلك في سياق مؤسسي تكون فيه العديد من الإدارات الوزارية معنيّة (بالبحث عن اتفاق يخدم المصلحة العامّة، بالنظر إلى قيود الماليّة العمومية)، ولا تقتصر الفكرة على اقتراح اختيار أحد السيناريوهات الأربعة المقترحة مع القيم المحددة لمقاييسه، ويمكن تقدير سيناريوهات جديدة بصورة مفيدة لاستهداف الآفاق الاجتماعية والسياسية للحكومة بأفضل الطرق.

© منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

أكتوبر2023

يجب طلب ترخيص من أجل إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور.
وسيتم منح هذا الترخيص مجانًا للمؤسسات التعليمية وللمنظمات غير الربحية.

أصدرت من قبل:

مكتب اليونيسف بتونس
قسم تنمية الطفولة المبكرة،

شارع بحيرة ويندرمير
1053, ضفاف البحيرة 1, تونس, تونس

البريد الإلكتروني: tunis@unicef.org

الموقع الإلكتروني: www.unicef.org

يونيسف | لكل طفل